-3- ملخص حلقة نقاش المحامين: تحديد مفاهيم ومبادئ الإصلاح القضائي

في إطار تحضير مشروع "تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية"، نظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI)، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، حلقة نقاش جمعت مجموعة من كبار المحامين، أصحاب خبرة في الشؤون القانونية والقضائية في بيروت- لبنان بتاريخ 9 آب 2005.

لقد حضرها السادة: عصام نعمان، إبراهيم نجار، رمزي جريج، شكيب قرطباوي، جورج أصاف، مازن تاج الدين، نبيل الحسامي، مارون بستاني، غالب محمصاني، فادي مغيزل، وسيم حرب، إيليا شلهوب

الأهداف الأساسية لعقد حلقة نقاش المحامين:

حددت هذه الأهداف في الورقة التعريفية على الشكل التالي:

- تحديد مقومات القضاء الصالح Benchmark.
- تعريف وتحديد هذه المقومات.
- تحديد المؤشرات Indicators لهذه المقومات بشكل دقيق.
- تحديد أي من هذه المقومات تشكل أولوية في عملية إصلاح القضاء في لبنان.

النتائج:

1) في ما يتعلق بتحديد المقومات:

بادئ ذي بدء، دار النقاش حول تحديد مقومات القضاء الصالح وعبر المشاركون عن أن عدم احترام القانون يؤدي إلى خلل في أي نشاط له علاقة قليلة أو كبيرة بأداء القانون. وتعود أسباب عدم احترام القانون إلى أسباب تاريخية كالانتماء الطائفي أو العائلي، الأسباب التربوية أو الثقافية ولأسباب تتعلق بالقمع و الإلزام. فإن حكم القانون هو مرادف للقضاء الصالح.

من ثم تطرق المشاركون إلى النقاط التالية:

- المعايير الدولية للقضاء الصالح التي إذا تم الانطلاق منها يتم الدخول في الخصوصيات، كمعايير بانغالور لسنة 2001 التي أعيد النظر فيها في لاهاي سنة 2002. (شرح خبراء المركز على أنه تم الأخذ بها بالإضافة إلى مواثيق دولية أخرى، منها التي وضعتها المنظمة الدولية للنظم الانتخابية IFES وذلك للتوصل عطفاً على هذه النقاشات إلى وضع مبادئ ومقومات القضاء الصالح.)
- التساؤل الجوهري عن كيفية جعل القضاء بمنأى عن التدخلات السياسية وضرورة إيجاد سلطة تعنى بشؤون القضاء سواء من ناحية التعيين، التأديب والمناقلات، المتمثلة **بمجلس قضاء أعلى مستقل**.
- ضرورة القاضي الإنسان، تجاوز إحساسه وإيمانه كما معتقداته لكي يصل إلى الحل العادل والابتعاد عن الأحكام السياسية.
- يجب أن يكون هناك حد أدنى من القواعد التي ترعى كل المواطنين.
- يجب أن يكون هناك رقابة على الحياة القانونية لجهة القضاء المذهبي والطائفي.

- في موضوع الفعالية، يوجد موضوع الكلفة التي تمس بموضوع المساواة أمام القضاء
- يفترض أن تتواجد محكمة توحد الاجتهاد وتضع الأسس القانونية التي يرتكز إليها لتحديد القانون وبذلك لا نمس بوحدة القضاء ووحدة مفهوم الانتظام القضائي. فان التنوع الذي يتخطى حد معين يستحيل معه وجود اللحمة الضرورية لفرض فكر قانوني واحد، مما يؤثر على توحيد الاجتهاد.
- ضرورة وجود قانون الأخلاقيات المهنية للقضاة، ووضع ضوابط لآداب مهنة القضاء أو لأداء القاضي وبصورة خاصة وجود فصل خاص ينص على العقاب.
- إنشاء هيئة تضم عمداء أو ممثلين لكل الكليات الحقوق من اجل التفكير بشؤون تعليم القانون وبإيجاد حد أدنى من التنسيق كما وتولي تنشئة القضاة الحديثين.
- الأسباب التي تؤدي إلى عدم احترام الشعب للقانون مرده إلى عدم تطبيق القانون أو تطبيقه بصورة انتقائية.

انتقل الحاضرون إلى معالجة السؤال التالي**:** من المحاور الثلاثة: الاستقلالية، النزاهة والفعالية، أي منهما الأهم بالنسبة إلى لبنان ويدل أكثر على إن القضاء صالح أم لا؟

اعتبر غالبية المشاركون أن النزاهة والفعالية مرتبطتان بمدى استقلالية القضاء بمعنى انه إذا لم يكن انتقاء القضاة صحيحا لا يكون القضاة متمتعين لا بالكفاءة العلمية ولا بالإنتاجية الكافية؛ "**إن الاستقلالية هي شرط أساسي**" ليس فقط على صعيد شخص القاضي في مركزه بل أكثر على صعيد استقلالية الجسم القضائي.
لا يوجد خلاف حول المبادئ الأساسية للنظام القضائي إلا إن الخلاف يقع في الممارسة وفي العلاج والتوثيق فالمبدأ الأساسي هو الاستقلالية التي هي شرط ضروري و لكن غير كاف.

تناول المشاركون النقاط التالية:
- للتمكن من سد الثغرات في الجسم القضائي لا بد من الاتكال على عاملين: **الأول** توحيد القضاء و**الثاني** التعاون مع المجتمع المدني.
- **اعتبر البعض** أن الإصلاح يتم عبر تغيير جذري في معهد القضاء وفي انتقاء نوعيات مختلفة من القضاة وأخيرا عبر تقرير مجلس القضاء لعملية إصلاح جدية وذلك بالأولوية على القانون الذي يشرعه مجلس النواب.
- إن بيئة القضاء والوظائف التي يؤديها القضاة هي المؤشر لوجود قضاء صالح. مما يوصلنا إلى القضاء الناشط يختلف عن القضاء التقليدي المحافظ وبالتالي يمكن اكتساب هذه الثقافة من معهد الدروس القضائية من جهة، ومعرفة القضاة بالقوانين والمعاهدات الدولية من جهة أخرى، بالإضافة إلى إعطاء ممثلي المجتمع المدني إمكانية التقاضي دون التقيد بالمصلحة، الصفة والأهلية.
- أشار البعض الآخر من المشاركين إلى أن تنشئة القضاة هي عامل مهم في تعزيز مبدأ الاستقلالية، التي لا يجب أن تقتصر على التنشئة في معهد القضاء بل يجب أن يوجد تأهيل أساسي متواصل. وقد طرحت فكرة أن يتم إحدى مراحل تدريب القضاة الجدد في مكاتب محامين. إن القاضي لا يمكن أن يفصل من بيئته الاجتماعية.

- كما وان احد أهم أسباب الفساد المستشري، هو غياب الشرعية في الأنظمة السياسية التي تبدأ بانتخابات لسلطة تشريعية صالحة. ان الناخب، الذي يرى الفساد المستشري وغياب للشرعية، لا يعود له دور أو إرادة أو رغبة في مشاركة صحيحة في الحياة السياسية والاجتماعية. لذلك تبرز الحاجة إلى منفذ في تصحيح التمثيل الشرعي والأنظمة. إذاً، الإصلاح أصبح على المستوى السياسي وبالتالي يمكن فقط المساهمة برسم السياسة الإصلاحية.

- ضرورة التعاون مع أهل القرار سواءً في الدولة أو في المجتمع السياسي، بمعنى أنه يجب الاجتماع وإعداد التوصيات والتفاعل مع القوة الحية في المجتمع.